

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### سلالهُ المحاذيثات الماضية

و نتاجاً من البيانات السالفة، نستطيع أن نُشَقق مبحثَ الطلب والإرادة إلى نزاع كلامي أو صراعٍ أصولي أو حوارٍ لغوي، بينما قد صرَّح السيد البروجردي بأن النزاع كلامي فحسب، حيث لو أمعنا في مقالة الأخوند لوجندا أن محل النزاع لم يكن صحيحاً عنده فربما مال إلى النزاع اللغوي أو الكلامي، و إليك نص عبارته:[1]

مبدأ ظهور المعتزلة والأشاعرة: قد كان البحث عن ذات الباري تعالى و حقائق صفاته دائراً بين حكماء العجم والروم، بل سائر الناس قبل ظهور الإسلام. لكن طلوع نور الإسلام قد جَبَّ هذه المباحث، فكان الصحابة رضوان الله عليهم يتلقون معتقداتهم في تلك المسائل بنحو الاندماج من النبي صلى الله عليه و آله و القرآن إلى زمان التابعين، وفي زمنهم قد كثُر القتال بين المسلمين وبين الكفار.

و اختلط المسلمون بالأسراء من الكفار، فألقى أولئك الأسراء ما كانوا يعلمونه من قبل، في مجالس المسلمين و محافلهم، و تلقاه المسلمون و باحثوا فيما تلقونه منهم في حلقاتهم التي كانوا يؤسّسونها للمناظرات الدينية، فممن أسس حلقة بين المسلمين الحسن البصري «أُسْيَر عَيْنَ التَّمْرِ»، و كان هو رئيساً في الحلقة و كان يذَاكِر تلامذته في المسائل الكلامية، و قد وقع يوماً من الأيام بينه و بين واصل بن عطاء «أَحَد تلامذته» مشاجرة في مسألة، فاعتزل ابن عطاء عن حلقته، و أسس لنفسه حلقة و خالٍ في أكثر المسائل أستاذه، و من هنا نشأ مذهب الاعتزال، و كان ممن وافق الحسن البصري في معتقداته أبو الحسن الأشعري «من أحفاد أبي موسى الأشعري و تلميذ أبي علي الجبائي»، و كان أبو الحسن معاصرًا للكليني «ره»، و كان في الأصل معتزلياً، ثم اختار مذهب الحسن البصري و تاب عن الاعتزال، لما رأى من اضمحلال المعتزلة، و به نسبت الطائفة الأشعرية تابعوا الحسن البصري.

وجه تسمية علم الكلام: أعلم أن أول مسألة اختلف فيها بين الأشاعرة و المعتزلة مسألة تكلم الباري تعالى. و كان غرضهم من هذا النزاع إثبات أن القرآن حادث أو قديم، و قد سفكـت الدماء الكثيرة على هذه المسألة، و كان بعض الخلفاء العباسيين كالمأمون مثلاً مائلاً إلى مذهب الاعتزال، فكانوا يحبـسون من يعتقد قدم القرآن من الأشاعرة و يؤذـونـهم على ذلك. و لما كانت مسألة تكلم الباري أول مسألة وقع فيها البحث من المسائل الكلامية سمـيـ العلم الباحث في الأصول الدينية بـعلمـ الكلـامـ، و بالجملـةـ أولـ مـسـأـلـةـ اـخـتـلـفـ فـيـهاـ بـيـنـهـماـ مـسـأـلـةـ تـكـلـمـ الـبـارـيـ،ـ فـقـالـتـ الـمـعـتـزـلـةـ وـ كـذـاـ إـلـمـامـيـةـ:ـ إـنـهـ مـنـ صـفـاتـ الـفـعـلـ،ـ إـذـ هوـ عـبـارـةـ عـنـ إـيـجادـهـ تـعـالـىـ أـصـوـاتـاـ فـيـ أحدـ مـنـ الـمـوـجـودـاتـ،ـ كـالـشـجـرـةـ مـثـلاـ فـيـكـونـ حـادـثـاـ.ـ وـ قـالـتـ الـأـشـعـرـةـ:ـ إـنـهـ مـنـ صـفـاتـ الـذـاتـ فـيـكـونـ قـدـيـمـاـ مـنـ الـقـدـمـاءـ الـثـمـانـيـةـ،ـ وـ أـسـتـشـكـلـ عـلـيـهـ الـمـعـتـزـلـةـ بـأـنـ الـتـكـلـمـ لـيـسـ إـلـاـ إـيـجادـ الـأـصـوـاتـ وـ الـحـرـوفـ،ـ فـلـاـ يـتـصـورـ كـونـهـ مـنـ صـفـاتـ الـذـاتـ.

و في النهاية يتحـدـثـ السـيـدـ الـبـرـوجـرـديـ قـائـلاـ:

و بالجملـةـ:ـ نـزـاعـ الـفـرـيقـيـنـ إـنـماـ هوـ فـيـ ثـبـوتـ صـفـةـ نـفـسـانـيـةـ فـيـ قـبـالـ الـعـلـمـ وـ الـإـرـادـةـ وـ الـكـرـاهـةـ،ـ فـالـمـعـتـزـلـةـ تـنـفيـهـاـ وـ تـقـولـ:ـ إـنـ الـمـنـشـأـ لـلـكـلـامـ الـلـفـظـيـ لـيـسـ سـوـىـ الـعـلـمـ أـوـ الـإـرـادـةـ أـوـ الـكـرـاهـةـ،ـ وـ الـأـشـعـرـةـ تـثـبـتـهـاـ وـ تـقـولـ:ـ إـنـهـ الـمـنـشـأـ لـلـكـلـامـ الـلـفـظـيـ وـ الـأـمـرـ وـ الـنـهـيـ.

فانقضى بذلك أن النزاع بينهما لا يكون لغويًا: بأن ينazuوا في أن لفظي الطلب والإرادة هل يكونان مترادفين، أو يكون لكل منهما معنى مغاير لمعنى الآخر، و لا يكون أيضاً مقصودهما من النزاع هو التفحص والدقة في أن المفهوم الذي تصورناه إجمالاً وعلمنا بالإجمال أنه الموضوع له لفظ الإرادة هل هو عين ما تصورناه إجمالاً وعلمنا أنه الموضوع له لفظ الطلب أو مغاير له، بل النزاع بينهما في ثبوت صفة نفسانية، فالأشاعرة يثبتون صفة نفسانية في قبال العلم والإرادة والكراهة، تسمى هذه الصفة في باب الأوامر طلباً، ف تكون حقيقة الطلب - الذي هو صفة نفسانية - عندهم مغايرة لحقيقة الإرادة التي هي أيضاً صفة نفسانية. وأما العدلية والمعزلة فينكرون ثبوت تلك الصفة النفسانية، فيكون الطلب عندهم متحداً مع الإرادة، لا بمعنى أن لنا طلباً وإرادة يكونان من صفات النفس و قد اتحدا، بل بمعنى أنه لا طلب لنا يكون من صفات النفس في قبال الإرادة.[2]

### دراسة تحيّقات المحقق الأصفهاني

لقد صوّر المحقق أساساً هذا المبحث بتصوّر لائق و بتأثيّر أنيق، فقال:

إذا عرفت ذلك فاعلم: أن الظاهر كما يستفاد من تتبع كلمات الباحثين عن المسألة في بدو الأمر، أن النزاع في هذه المسألة نشأ من النزاع في الكلام النفسي، حيث استدلّ الأشاعرة بأنّ الأمر الامتحاني و نظائره مدلولها الطلب دون الإرادة، فيعلم أن ما عدا الإرادة والكراهة (و هو الطلب) في الأمر و النهي معقول.

و السرّ في دعواهم ذلك و الالتزام بالكلام النفسي تصحيح متكلّمته تعالى (بأن الله متكلم ذاتاً)[3] - في قبال سائر الصفات مع التحفظ على قدم الكلام؛ إذ الالتزام بقدم الكلام اللفظي - مع كونه مؤلّفاً من أجزاء متدرجة متقضية متصرّمة في الوجود (فهي حادثة) - غير معقول (في ذات الله)، و لهذا تعدّ الفاظ القرآن الحادثة حاكيةً عن الكلام النفسي الإلهي (القديم) و من هنا تعرف أن الالتزام بمعايرة الطلب (المُنشأ و الحادث) و الإرادة (المكونة و القيمة) أو الالتزام بأنّ مدلول الصيغة (الطلبية) غير الإرادة - إذا لم يلزم منه ثبوت صفة أخرى في النفس - غير ضائر، و إن التفرد في أحد الأمرين لا يوجب الاستيحاش و لا موافقة الأشاعرة فيما دعاهم إلى دعوى المغايرة.

أقول: إن الأشاعرة قد صرّحت بأن ما وراء الطلب و العلم توجّد صفة أخرى مغايرة فتسّمى بالكلام النفسي، و الذي قد دلّ عليه خارجاً الكلام اللفظي، إذن فيُعقل التغاير ما بين الإرادة الباطنية و بين الطلب الدال، إلا أنه ليس من الضروري أن نلتزم بالصفة النفسانية المستقلة و بالتغاير بينهما لنسنّت حتماً الكلام النفسي في حقّ الباري تعالى كما زعمته الأشاعرة، و هذا مما نصّ عليه المحقق النائيّي حيث يعتقد بتغايرهما إلا أنه لا يُقرّ بالكلام النفسي، و لا ضير في ذلك.

فنقول: إن كان النزاع (كلامياً) في إمكان صفة أخرى أو فعل آخر (الطلب) في مرتبة النفس (في نفس الإنسان أو الله تعالى) في قبال الإرادة فالحقّ إمكانه (فتغايرهما الذاتي مُتعقل) لكنه لا يكون (الفعل و الطلب الخارجي) كلاماً نفسياً مدلولاً عليه بالكلام اللفظي (الطلبي) كما ادّعوه الأشاعرة فالدعوى مركبة من أمرتين:

1. أحدهما - مجرد إمكان أمر آخر غير الإرادة و سائر الصفات المشهورة (كالتمني و الترجي)، و هذا الأمر الآخر إما صفة الماهية و هي إما جوهرة مستقلة أو عَرَضيّة مفتقرة، و إما صفة الوجود: و الوجود إما عيني أو غيري، و سيتّضح المرام لاحقاً
2. ثانيهما - امتناع مدلوليته (الكلام النفسي) للكلام اللفظي. (لو كان سُنخ الكلام النفسي من سُنخ الوجود لا الماهية)

أما الأول - فتحقيقه يتوقف على بيان وجه الامتناع، على الإجمال و هو أن الأجناس العالية للماهيات الإمكانية - كما بُرّهن عليه في محله - منحصرة في المقولات العشر - أعني مقوله الجوهر و المقولات العرضية التسع - و الوجود الحقيقي - الذي هيئته ذاته هيئية طرد العدم - منحصر في العيني و الذهني، غاية الأمر أن طرد العدم في كل منهما بحسب حظه و نصيبيه قوة و ضعفاً، و من

الواضح أن ما يقبل كلا الوجودين هي الماهيات حيث إنها في حدود ذاتها لا تأبى عن الوجود و العدم (فالماهية متساوية الوجود و العدم و لهذا يقال: الماهية من حيث هي ليست إلا هي، لا موجودة و لا معدومة حيث إن الماهية متساوية في الوجود و العدم) و أما الوجود الحقيقي فحيثية ذاته حيثية الإباء عن العدم (بحيث يُخرج الموجود عن العدم و لهذا لو وجد زيد فلا عدم له إذن، فإن الوجود طارد للعدم و لهذا لا يقبل وجوداً آخر من أية سخية كان) فلا يقبل وجوداً آخر- لا من سنته و لا من غير سنته- و هو بمكان من الوضوح، فالائل (الأشعري) بالكلام النفسي إن كان يدعي:

1. أن سنته (الكلام النفسي)- إجمالاً- سنته الماهيات (متساوي الوجود و العدم) فالبرهان قائم<sup>[4]</sup> على انحصرها في المقولات العشر، فالحال (الكلام) حالها من حيث قبول الوجودين (إما أن يكون جوهراً أو عرضاً، فلو كان جوهراً لأصبح من الكيفيات النفسانية، إنها قد انحصرت في عدد محدد، إذن فالنفس ظرف للكلام الذي هو عنوان جوهري و كيفية باطنية) فحينئذ يُقال:

ألف) إن قيامه (الكلام) بالنفس إن كان بنفسه - كالصفات النفسانية من العلم و الإرادة و غيرهما- فهو من الكيفيات النفسانية، و البرهان قائم- في محله- على ضبطها (الكيفيات) و حصرها، و مدلولية أحدها للكلام اللفظي- قوله: أعلم و أريد، على ثبوت العلم و الإرادة (في باطن النفس، فإن اللفظ الخارجي يحكي عن تلك الإرادة و الطلب الباطني)- لا تجعلها (الصفات النفسانية) كلاماً نفسياً.

ب) وإن كان قيامه بالنفس قيامه بصورته قياماً علمياً (أي لو كان عرضياً و قائماً بالنفس بالقيام العلمي أي تصوير الكلام اللفظي) فهو أمر مسلم بين الطرفين، فهو من هذه الجهة داخل في مقوله العلم، و المفروض غيره.

و منه يظهر: أن قيام الكلام اللفظي بالنفس- قياماً علمياً- لا دخل له بالكلام النفسي (إذ اللفظ كاشف عن ذاك العلم فالمحكى هو العلم و نعده هو الكلام النفسي) لأن ماهية الكيف المسموع كماهية الكيف المُبصر- في أن لها نحوين من الوجود (ذهنياً و خارجياً) بينما نحن نتناقش حول الكلام النفسي الذي لا وجود له إلا عالم النفس لا الخارج، و لهذا فحكاية اللفظ الخارجي عن العلم القائم بالنفس الباطني مما اتفقا عليه، بينما النهاش حول الكلام النفسي و هو يتمتع بوجودين: ذهنياً و خارجاً)- هذا إذا كان القائل بالكلام النفسي يدعي أن سنته سنته الماهيات.

2. وإن كان يدعي أن سنته (الكلام النفسي) سنته الوجود، فهو- على التحقيق المحقق عند أهله في محله- معقول (لأن الكلام النفسي يعدّ فعلاً من أفعال النفس لا من وجود الكيفيات النفسانية العرضية) - و إن لم يتفطن له الأشعري- إلا أن مدلوليته (الكلام النفسي) للكلام اللفظي غير معقولة:

أما أصل معقوليته (وجود الكلام النفسي) فالوجدان الصحيح شاهد على ذلك، كما في إيقاع النسبة الملازم للتصديق المقابل للتصور (زيد قائم) فإن صورة أن:

- هذا ذاك- مطابقاً لما في الخارج و ناظراً إليه- تصدق داخل في العلوم الانفعالية لانفعال النفس (فلا يوّد هذا التطابق أن يُخبر عن الخارج الحقيقي) و تكيّفها بالصورة المنتزعة من الخارج.

- و نفسـ هذا ذاك- من دون نظر إلى صورة مطابقة له في الخارج (بل قد أحدهـ النفس لنفسـ فحسبـ) من موجودات عالم النفس، و نسبة النفسـ إليهـ بالتأثيرـ وـ الإيجـادـ، لاـ بالـتكـيفـ وـ الانـفعـالـ، وـ حـقـيقـتـهـ (الـعـلـمـ) وـ جـوـدـ نـورـيـ (مـخـلـوقـ مـنـ النـفـسـ) قـائـمـ بالـنـفـسـ قـيـاماـ صـدـورـيـاـ، وـ هـوـ الـمـرـادـ بـالـعـلـمـ الـفـعـلـيـ فـيـ قـبـالـ الـانـفعـالـ، وـ مـنـهـ الـأـحـادـيـثـ الـنـفـسـانـيـةـ (تـكـلـمـ الـمـرـءـ مـعـ نـفـسـهـ) فـإـنـ الـوـجـدانـ أـصـدـقـ شـاهـدـ عـلـىـ أـنـ نـسـبـةـ النـفـسـ إـلـيـهـ بـالـأـيـجـادـ وـ التـأـثـيرـ، وـ نـفـسـ وـ جـوـدـهـ الـحـقـيقـيـ عـيـنـ حـضـورـهـ لـلـنـفـسـ، بـلـ هـذـاـ حـالـ كـلـ مـعـلـولـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ عـلـتـهـ؛ حـيـثـ إـنـ وـجـودـهـ عـيـنـ اـرـتـبـاطـهـ بـهـ، وـ هـوـ أـفـضـلـ ضـرـبـوـبـ الـعـلـمـ؛ إـذـ لـيـسـ الـعـلـمـ إـلـاـ حـضـورـ الشـيـءـ، وـ أـيـ حـضـورـ أـقـوىـ مـنـ

هذا الحضور؟ فتوهم انحصر موجودات عالم النفس في الكيفيات النفسانية بلا وجه.

بل التحقيق: أن نسبة النفس إلى علومها مطلقاً نسبة الخلق والإيجاد. قال أمير المؤمنين عليه السلام: «كلّ ما ميزتموه (و تصوّرتموه) بأوهامكم في أدقّ معانٍ (سواء تحقق في الخارج كواجب الوجود أم لا خارجيّة له أساساً) فهو مخلوق لكم مردودٌ إليكم». [5] [ فهو موجود و مخلوق في النفس حتى لو لم يتحقق في الخارج]

و إلى ما ذكرنا في تحقّيق هذا الوجود النوري - الخارج من الكيفيات النفسانية؛ حيث إنّها ماهيات موجودة، و هذا حقيقة الوجود - وأشار بعض أكابر فن المعقول في غالب كتبه (ملا صدرا) و صرّح به في رسالته المعمولة في التصور و التصديق [6].

و نختّم الحوار بأنه لو أصبح العلم من نمط الكيف فيعدّ من العلم الانفعالي و لكن لو كان من نمط المخلوقات النفسانية لأصبح من مقوله الفعل و الأفعال. و هذا الصواب، فالوجود النوري لا يعدّ مدلولاً للكلام اللفظي.

و أما استحالة مدلوليته للكلام اللفظي، فلأن المدلولية للكلام ليس إلا كون اللّفظ واسطة لانتقال من سماعه إليه، و هذا شأن الماهية، و الوجود الحقيقي - عينياً كان أو نورياً إدراكيّاً - غير قابل للحصول في المدارك الإدراكيّة؛ لما عرفت سابقاً، فلا يعقل الوضع له، و لا الانتقال باللفظ إليه، إلا بالوجه و العنوان، و مفروض الأشعري مدلوليته بنفسه للكلام اللفظي، لا بوجهه و عنوانه. هذا كله إذا كان الكلام على وجه يناسب علم الكلام.

و إن كان النزاع في مدلول الصيغة - كما هو المناسب لعلم الاصول - فالتحقيق: أن مدلول صيغة (افعل) و أشباهها ليس الطلب الإنشائي، و لا الإرادة الانشائية، بل البعث المأمور على نحو المعنى الحرفي، و المفهوم الأدويّ، كما أشرنا إليه في أوائل التعليقة، و سبجيّه - إن شاء الله تعالى - عما قريب، و البعث الموجوب بوجوهه الإنساني ليس من الطلب و الإرادة في شيء، و لا يوجب القول به إثبات صفة نفسانية أو فعل نفساني يكون مدلولاً للكلام اللفظي، إلا بتوهم: أن الانشاء إيجاد أمر في النفس، و سبجيّه تحقيق نحو وجود الأمر الإنساني إن شاء الله تعالى [7].

و أما أنّ مدلول الصيغة هو البعث تقرّباً، دون الإرادة الانشائية، فيشهد له الوجدان [8]، فإنّ المرید لفعل الغير، كما أنه قد يحرّكه و يحمله عليه تحريكاً حقيقاً و حملاً واقعياً، فيكون المراد ملحوظاً بالاستقلال، و التحرير - الذي هو آلّة إيجاده خارجاً - ملحوظاً بالتابع. كذلك قد ينزل هيئة (اضرب) منزلة التحرير الملحوظ بالتابع، فيكون تحريكاً تنتزلياً يقصد باللفظ ثبوته، و لذا لو لم يكن هناك لفظ لحرّكه خارجاً بيده نحو مراده، لا أنه يظهر إرادته القلبية، مع أن تحقيق هذا الأمر ليس فيه فائدة اصولية.

[1] نهاية الأصول، ص: 89

[2] نهاية الأصول، ص: 91

[3] قولنا: (تصحّح متكلّمته تعالى ... الخ) قد مرّنا أنّ الكلام الذي هو من صفات الأفعال - كما ورد في روايتها - هو عين الإحداث و الإيجاد، و أما جعله من صفات الذات، كما في كلمات أهل المعرفة، فهو باعتبار أن وجوده تعالى معرف عن مقام ذاته المقدّسة، و أن صفاته و أسماءه معرفة عن كمالاته المندمجة في مقام ذاته، كما أن للموجودات التي هي مظاهر اسمائه و صفاته كلمات وجودية معرفة عن حقائق اسمائه و صفاته تعالى. [ منه عفي عنه].

[4] قولنا: (فالبرهان قائم ... الخ). مع أن المقسم للنفس و اللفظي حيث إنه طبيعة الكلام - و هو من الكيف المسموع - فلا قيام له بالنفس بنفسه، بل قيامه علمي، و إذا أرد من المقسم مدلول الكلام حيث إنه: تارة يوجد في النفس، و أخرى يوجد اللفظ، فمن الواضح أن المداليل مختلفة: فتارة تكون من الامور التي توجد في أفق النفس، كالكيفيات النفسانية، و أخرى في خارج النفس كغيرها، و على الأول - هو إحدى الكيفيات النفسانية التي لا كلام فيها، و على الثاني - لا قيام له بالنفس إلا بقيام علمي. ( منه عفي عنه).

[5] الروايات الواردة بهذا المضمون كثيرة، فراجع بحار الأنوار 3: 287 / باب: 13 .

[6] صدر المحققين (رحمه الله) في رسالته المومي إليها في المتن- المطبوعة في ذيل الجوهر النضيد للعلامة (رحمه الله) - ص: 312 فما بعدها.

[7] في التعليقة: 150 من هذا الجزء.

[8] قولنا: فيشهد له الوجدان ... الخ). فإن الإنسان بعد اشتياقه لفعل الغير الذي هو تحت اختياره يقوم بصدق تحصيله منه: إما بالبعث إليه، أو بایجاد الداعي له، ونحوهما، فيناسبه وضع الهيئة لمثل هذه الامور حتى تكون الهيئة بعثاً تنزيلياً أو جعلاً للداعي تنزيلياً، وأما إنشاء الإرادة مع تحقق نفس الإرادة، فهو أجنبي عن ذلك؛ لأنَّ وجودها الواقعي حاصل، و مع ذلك يحتاج إلى توسط أمر آخر، فكيف يتوسط بينها وبين المراد إنشاء مفهوم الإرادة؟ فتدبر، فإنه حقيق به (منه عفي عنه).